IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي الثامن للعلوم الإدارية والاقتصادية - 28-29 يونيو / حزيران 2025

تحليل آثر سياسة ترشيد الانفاق العام على ضبط الموازنة العامة في العراق

نور شدهان عداي [1]

المستخلص

هدف البحث الى دراسة الانفاق الحكومي ومحاولة إتباع سياسة قائمة على تقنين الانفاق من خلال إدارة المال العام بشكل كفوء وتجنب الإسراف والتبذير والانفاق العشوائي لوحدات الانفاق البعيد عن آسس التنمية القطاعية والمكانية بما يسهم في التحوط ضد الصدمات الخارجية، والوصول الى موازنة ذات كفاءة وعدالة للبلد تحقق الابعاد الاقتصادية والاجتماعية، لذا تم أتباع المنهج الاستنباطي باستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل نسب مكونات الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري للمدة (2003-2022)، وقد تضمن ذلك تحليل الانفاق الجاري لتحديد النفقات الضرورية من النفقات الاقل ضرورة، فضلاً عن تحليل الانفاق الاستثماري لتحديد الاثر الذي أحدثته على الإنتاج والخدمات، وقد تطلب ذلك الاستعانة بالبيانات والاحصاءات والتقارير المالية، من أجل وضع التوصيات الواقعية لأصحاب القرار مغايرة لما تم تناوله سابقاً من اوراق .

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، ترشيد الانفاق العام، الضبط المالي، الموازنة العامة

انتساب الباحث
[1] الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، بغداد، 10001

[1] noorsh2@yahoo.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2025

Analysis of the Impact of the Policy of Rationalizing Public Spending on Controlling the General Budget in Iraq

Noor Shadahan Adday [1]

Abstract

The research aimed to study government spending and attempt to follow a policy based on rationing spending by managing public money efficiently and avoiding extravagance, extravagance, and random spending by spending units far from the foundations of sectoral and spatial development, which contributes to hedging against external shocks, And reaching an efficient and fair budget for the country that achieves the economic and social dimensions. Therefore, the deductive approach was followed using the descriptive analytical method by analyzing the ratios of the components of public spending, both current and investment, for the period (2003-2022), This included an analysis of current spending to determine the necessary expenditures from the less necessary expenditures, as well as an analysis of investment spending to determine the impact it had on production and services. This required the use of data, statistics, and financial reports, in order to develop realistic recommendations for decision-makers, contrary to what was previously discussed in the papers.

Keywords: public policy, Rationalization of public spending, fiscal adjustment, public budget

Affiliations of Author
[1] Economic office, Ministry of Finance, Iraq, Baghdad, 10001

[1] noorsh2@yahoo.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Aug. 2025

المقدمـــــــة

يتسم الاقتصاد العراقي في كونه يواجه خطرين في الموازنة العامة الاول الاعتماد على النفط الخام في تمويل الموازنة العامة بما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية. فيما يتمثل الخطر الثاني في أتساع مقدار الانفاق الحكومي لأسباب متعددة انعكست سلباً على الموازنة العامة بشكل خاص وعلى الاقتصاد بشكل عام. وقد لامس العراق تلك الازمات على ارض الواقع من خلال الازمة المزدوجة التي عصفت بالاقتصاد العراقي عام 2014 جعلت تدارك الحكومة لتلك الأزمة أمراً صعباً كما أن حزم الاصلاح الاقتصادي لم تفلح في تجاوز العجز في الموازنة العامة.

من هذا المنطلق، جاءت أهمية سياسة ترشيد الانفاق الحكومي لتعزز عملية الاصلاح الاقتصادي في الموازنة العامة من خلال الانضباط المالي المبني على آسس التصرف العقلاني والحكيم بالانفاق العام وفق الضرورة والأولويات بعيداً عن الاسراف والتبذير في المال العام لتحقيق أهداف الحكومة وبرامجها المختلفة

التي تخدم المجتمع

الاطـــار العـــام للبحـــث

مشكلة البحث

واجهت الموازنة العامة عجز مالي في بعض الأعوام خلال المدة مدار البحث، نتيجة التوسع الكبير في الانفاق الحكومي لتسيير متطلبات الدولة مقابل ضعف دور الموازنة العامة في تحقيق أهدافها للخطط الاستراتيجية والتنموية. وعلى أساس ذلك تبرز الاشكالية التي نحاول الاجابة عليها في مجريات الورقة البحثية التي تتمثل في التساؤل الآتي :-

- هل حققت سياسة ترشيد الانفاق الحكومي آثراً إيجابياً على الموازنة العامة في العراق ؟

فرضية البحث

يقوم البحث على الفرضية الاتية " ينعكس ترشيد الانفاق العام على الموازنة العامة بشكل إيجابي ".

أهمية البحث

للبحث أهمية في كونه يركز على عملية ترشيد وضبط الانفاق العام ودوره في زيادة موارد الموازنة العامة في العراق.

أهداف البحث: يحقق البحث الأهداف الآتية :-

1- أستعراض الإطار النظري لمتغيرات البحث لجانبي ترشيد الانفاق العام والموازنة العامة.
2- التحليل المالي لترشيد الانفاق العام والموازنة العامة في الاقتصاد العراقي.
3- القيام تحليل موازنة عامة مشابهة للموازنة العامة لدولة العراق وهي الموازنة العامة لدولة المملكة العربية السعودية .

منهجية البحث

اعتمد الباحث في البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل متغيرات البحث لترشيد الانفاق العام والموازنة العامة وتوضيح العلاقة بينهما، كما اعتمد على المنهج المقارن لمقارنة تجربة المملكة العربية السعودية.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث في الآتي:-

الحدود المكانية: تتمثل باختيار الاقتصاد العراقي كنموذج للدراسة.

الحدود الزمانية: وتتمثل في المدة (2003-2022).

المحور الأول: الجانب النظري

أولاً : مدخل مفاهيمي لترشيد الانفاق العام والموازنة العامة

1- ترشيد الانفاق العام

يقصد بترشيد الانفاق العام " ضرورة عدم تجاوز الانفاق الكلي للكميات المقررة له في الموازنة العامة، بحيث يقدر الاتفاق العام استناداً للإمكانات المالية وليس حسب الحاجات المالية التي تطلبها الهيئات والوحدات الإدارية المختلفة "[1] . ويهدف ترشيد الانفاق العام الى المحافظة على الموارد العامة من الاسراف والمساعدة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للحكومة مما يسهم في تجاوز العجز المالي نتيجة الاستخدام الحكيم للسلطة التقديرية في صياغة وتنفيذ سياسات الموازنة العامة وينعكس ايجاباً في الوصول الى استقرار الاقتصاد الكلى من خلال تقليل نقاط الضعف فيه وتحسين الأداء الاقتصادي[2] .

وبذلك يعد ترشيد الانفاق العام مقياساً لقدرة السياسة المالية في ضبط الانفاق العام، ومن ثم تكون احدى أهدافه هي رفع كفاءة الانفاق العام [3]، دون اللجوء للاقتراض والاصدار النقدي والتخفيض من حجم الاحتياطيات الاجنبية، بمعنى أن تحقق الانضباط المالي ووجوده في دولة من الدول بشير إلى نجاحها وتوفيرها في إيجاد مصادر لتمويل العجز.

يتفق معظم الباحثين الاقتصاديين على وجود ضابطين أساسيين ينبغي الاهتداء بهما هما الآتي [4] :-

أ- تحقيق الإنفاق العام لأكبر قدر من النفع العام أي ضرورة توجيه النفقات العامة نحو تعظيم النفع العام مما يتطلب عدم تخصيصها لتحقيق المصالح الخاصة ببعض الأفراد أو الفئات لما يتمتعون به من نفوذ خاص، ويقتضي، فضلاً عن توزيع نفقات الدولة على أساس نظرة إجمالية وشاملة لاحتياجات مختلف المرافق العامة بحيث تحدد أولويات واضحة للإنفاق بحسب الأهمية النسبية للخدمات التي يقدمها كل مرفق منها.

ب- وجوب تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد في عمليات الإنفاق العام، من خلال تجنب كل تبذير أو إسراف من جانب القائمين بالإنفاق العام على نحو يكفل عدم ضياع الأموال العامة في وجوه انفاق.

2- الموازنة العامة للدولة

تكثر التعريفات الخاصة بالموازنة العامة للدولة، وبالتالي تختلف من منظور الوظيفة التي تمارسها، أو الآثار التي تحدثها، أو العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي، فقد عرفت بإنها " برنامج عمل مالي يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية وينطوي على تقديرات مفصلة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة لسنة قادمة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها

السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية" [5]. كما تم تعريفها بأنها " عمل تشريعي اداري يحتوي على تقديرات للنفقات والايرادات لسنة قادمة ويصادق عليها من قبل السلطة التشريعية"[6]. كما تم تعريفها" بإنها وثيقة معتمدة تتضمن جداول مفصلة للإيرادات المقدرة والمصروفات المقدرة للدولة لفترة مقبلة تكون عادة لمدة عام " [7].

ثانياً: علاقة ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة العامة

يعد الانفاق العام أداة الميزانية العامة لتحقيق اهداف الدولة وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحويل الخطط الى واقع منفذ [8]. لذا فان سلوك الحكومة في سياستها المالية نحو تغير الانفاق العام بالزيادة أو النقصان ينعكس على حركة الموازنة العامة [9]. وأن ترشيد الانفاق العام يعزز من ضبط الموازنة العامة مما يؤدي الى تجاوز العجز في الموازنة العامة للدولة وتفادي الوقوع في ازمة مالية، لاسيما وان الدول التي تواجه كساد مالي تعمل وفق سياسة مالية توسعية تستهدف زيادة الانفاق العام والتخطيط لإحداث عجز مقصود يستهدف زيادة الطلب الفعال وخلق طاقة إنتاجية، الا ان ذلك رهين بكفاءة الانفاق العام في حدود الرشادة الاقتصادية، ذلك ان التمادي في الانفاق العام يسهم في تجاوزه الحدود المثلى التي حددتها مبادئ الإدارة المالية في جعل الاستدامة المالية من الأوليات الحكومية [10] .

لذا فان ترشيد الانفاق العام يعمل على ضبط حركة الموازنة لكونه يعمل على عدم تجاوز الانفاق العام الإيرادات العامة ضمن حجم الدخل القومي للدولة من جهة، وتمكين الدولة من البحث من مصادر مالية ترفد الإيرادات العامة للدولة [11].

المحور الثاني: التحليل الاقتصادي لترشيد الانفاق العام والموازنة العامة في العراق

أولاً: التحليل الاقتصادي لترشيد الانفاق العام في العراق

1- اتجاهات الانفاق العام

يشوب هيكل الانفاق الحكومي التشوه والاختلال نتيجة ارتفاع نسبة الانفاق الجاري على الانفاق الاستثماري، إذ بلغ الانفاق الجاري كمتوسط نسبة (82.5%)، فيما يبلغ الانفاق الاستثماري كمتوسط نسبة (16.9%). كما مبين في الجدول إدناه [12]:-

الجدول (1) يبين اتجاهات الانفاق العام من خلال الاهمية النسبية للنفقات الجارية والاستثمارية من الانفاق العام للمدة (2003-2022) مليون دينار

السنة	الانفاق العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	نسبة الانفاق الجاري (%)	نسبة الانفاق الاستثماري (%)
2003	4,901,961	4,801,117	100,844	97.9	2.1
2004	31,521,427	30,660,381	861,046	97.3	2.7
2005	30,831,142	30,374,573	456,569	98.5	1.5
2006	37,494,459	36,902,594	591,865	98.4	1.6
2007	39,308,348	32,719,837	6,588,511	83.2	16.8
2008	67,277,194	52,301,180	14,976,014	77.7	22.3
2009	55,589,721	45,941,062	9,648,659	82.6	17.4
2010	70,134,201	54,580,859	15,553,341	77.8	22.2
2011	78,757,668	60,925,554	17,832,114	77.4	22.6
2012	105,139,572	75,788,622	29,350,954	72.1	27.9
2013	119,127,555	78,746,805	40,380,750	66.1	33.9
2014	113,473,516	77,986,166	35,487,350	68.7	31.3
2015	70,397,506	51,832,827	18,564,679	73.6	26.4
2016	76,067,433	51,173,425	15,894,008	67.3	20.9
2017	75,490,114	59,025,654	16,464,460	78.2	21.8
2018	80,873,188	67,052,856	13,820,332	82.9	17.1
2019	111,723,521	87,300,931	24,422,590	78.1	21.9
2020	76,082,441	72,873,535	3,208,906	95.8	4.2
2021	102,849,659	89,526,686	13,322,973	87.0	13.0
2022	116,959,581	104,941,090	12,018,491	89.7	10.3

متوسط المدة	82.5	16.9

كما أن هناك توسع في الانفاق الجاري على البنود الخاصة بالاجور والرواتب، الرعاية الاجتماعية، ومدفوعات خدمة الدين العام مما يؤثر في الوفرة المالية، ويتخذ الانفاق الاستثماري سلوك غير مقنن نتيجة التوسع في الانفاق على القطاعات غير المحققة للتنمية مثل المباني والخدمات، والنقل والمواصلات ثم قطاع التربية والتعليم، فيما كان الانفاق على القطاعات الانتاجية الزراعة والصناعة التحويلية منخفضاً جداً.

2- تحديد مدى ترشيد الانفاق العام في العراق

أ- تحديد جدوى الانفاق العام

يمكن بيان جدوى الانفاق العام من عدمه من خلال استعراض توزيع الانفاق على الوزارات الخدمية والإنتاجية من خلال الجدول الآتي [13]:-

الجدول (2) يبين جدوى الانفاق العام من خلال توزيع النفقات العامة على بعض الوزارات للمدة (2003-2022)
مليون دينار

السنة	وزارة الكهرباء	وزارة النفط	وزارة الدفاع	وزارة الداخلية	وزارة الصحة	وزارة التربية والتعليم
2003	44,921	260,359	013،149	354،238	221،205	516,761
2004	1,013,443	1,493,908	154،823	851،176،1	530،683	167،444،1
2005	512,165	1,698,887	022،665،1	035،407،1	137،116،1	814،810،1
2006	454,266	2,991,972	791،999،1	885،341،2	165،116،1	326،116،2
2007	889,799	433,087	2,861,364	3,890,753	1,663,222	436،798،2
2008	1,151,739	3,831,460	4,091,626	5,004,605	2,898,668	450،450،5
2009	3,266,623	559,569	4,385,263	5,879,317	3,407,139	352،623،6
2010	6,795,826	8,145,483	4,997,588	5,950,531	4,167,602	104،838،6
2011	2,320,744	6,149,496	5,244,943	5,646,994	4,283,435	951،056،8
2012	6,052,885	11,221,277	6,358,531	8,283,092	4,921,086	566،661،9
2013	8,225,431	15,456,384	5,683,287	10,872,364	6,272,866	015،988،10
2014	7,376,495	16,498,942	14,213,271	9,938,419	5,013,129	10,723,876
2015	1,306,652	14,459,638	5,488,340	9,586,468	3,243,784	9,312,073
2016	1,933,789	12,730,497	5,871,157	10,145,446	3,203,298	9,732,368
2017	3,319,870	13,493,148	5,461,190	10,216,153	1,143,729	4,027,561
2018	3,462,192	10,548,754	5,546,191	10,459,268	1,317,937	4,065,914
2019	7,136,620	20,003,409	5,831,980	10,852,650	1,665,900	4,349,706
2020	3,855,882	319,302	6,766,258	11,465,854	1,726,862	3,991,825
2021	5,851,425	9,189,395	6,909,787	12,105,238	2,877,199	4,460,362
2022	13,392,462	3,305,036	6,850,113	12,138,847	4,034,142	4,778,885

نلاحظ من الجدول (2) توزيع الانفاق العام هناك أولوية لبعض الوزارات على حساب الأخرى التي تتوائو مع وضع الاقتصاد العراقي الذي يواجه اختلالات هيكلية وهشاشة في بنيته الاقتصادية، اذ توسع الانفاق العام على التسليح ولتغطية متطلبات الحماية والدفاع بسبب تدهور الوضع الأمني، فضلاً عن الانفاق الواسع على وزارات الطاقة (النفط والكهرباء) بسبب التخريب الذي تعرضت له منشآت تجهيز الطاقة وانابيب النفط ومتطلبات استيراد الطاقة، فيما كان الانفاق على الوزارات الإنتاجية والخدمية محدود ولا يكاد يغطي حاجة البلد مما جعل البلد ينفق على الاستيراد أكثر مما ينتج والذي اسهم في تبديد جزء كبير من الأموال التي كان من الممكن ان تسهم في تنمية البلد وفق القدرات والامكانيات الموجودة داخل البلد.

ب- إنتاجية الانفاق العام

أن تجاوز الانفاق الحكومي على الايرادات العامة في غالبية الأعوام أدت الى حدوث عجز في صافي الموازنة العامة للأعوام 2009 البالغ (346,194) مليون دينار و2010 البالغ (8,280) مليون دينار ويعود سبب ذلك الى آثر تداعيات الازمة المالية العالمية على الايرادات العامة بسبب إنخفاض أسعار النفط

العالمية، وكذلك للمدة (2013-2016) البالغ على التوالي (5,287,479) و (15,854,960) و(3,927,255) و(21,658,164) مليون دينار بسبب تردي الوضع الامني في عام 2014 وما تلاها بعد حدوث الصدمة المزدوجة الناتجة عن الارهاب وإنخفاض اسعار النفط التي انعكست على تجاوز النفقات الحكومية سقوف الايرادات العامة .

ومن أجل تجاوز العجز في الموازنة العامة لابد أن نسلط الضوء على مدى تحقق الغاية من الانفاق الحكومي وهل هو انفاق ذو اهداف مرغوبة أم انه توسعي ضعيف الجدوى الاقتصادية، من خلال الاعتماد على مؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام، ويتم الحصول عليه من خلال ناتج قسمة الانفاق العام لسنة معينة على الناتج المحلي الاجمالي للسنة نفسها وهذا ما يبينه الجدول (3) لمعدل انتاجية الانفاق العام الآتي [14]:-

الجدول (3) يبين انتاجية الانفاق العام بمكوناته الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2003-2022)

السنة	إنتاجية الانفاق العام (%)	إنتاجية الانفاق الجاري (%)	إنتاجية الانفاق الاستثماري (%)
2003	0.2	0.2	0.0
2004	0.6	0.6	0.0
2005	0.4	0.4	0.0
2006	0.4	0.4	0.0
2007	0.4	0.3	0.1
2008	0.4	0.3	0.1
2009	0.4	0.3	0.1
2010	0.4	0.3	0.1
2011	0.4	0.3	0.1
2012	0.4	0.3	0.1
2013	0.4	0.3	0.1
2014	0.4	0.3	0.1
2015	0.4	0.3	0.1
2016	0.4	0.3	0.1
2017	0.3	0.3	0.1
2018	0.3	0.2	0.1
2019	0.4	0.3	0.0
2020	0.3	0.3	0.0
2021	0.3	0.3	0.0
2022	0.3	0.3	0.0

يبين هذا المؤشر المدرج في الجدول (3) إنه اقل من الواحد الصحيح، أي ان الانفاق العام انفاق يخلو من تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية نتيجة سوء ادارة المال العام لوحدات الانفاق، فضلاً عن التبذير والاسراف نتيجة الفساد المستشري في جميع الوزارات والمحافظات مما جعل الانفاق الحكومي غير مجدي إقتصادياً. وبذلك أن الانفاق الجاري بعيد عن الانضباط المالي والرشادة ولم يسهم في تحقيق العدالة والمساواة لجميع شرائح المجتمع، فيما آشرت اتجاهات الانفاق الاستثماري ضعف في التنفيذ، مما ادى الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي غير حقيقية.

ثانياً : التحليل الاقتصادي لضبط الموازنة العامة في العراق

بهدف تحليل حركة الموازنة العامة في العراق، ندرج الإيرادات العامة والنفقات العامة التقديرية والعجز المخطط في الجدول الآتي [15]:-

الجدول (4) يبين ضبط الموازنة العامة من خلال الإيرادات العامة والنفقات العامة التقديرية والعجز المخطط في العراق للمدة (2006-2021)

مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز المخطط
2006	45,392,304	50,963,161	-5,570,857
2007	42,064,530	51,727,468	-9,662,938
2008	50,775,081	59,861,973	-9,086,892
2009	50,408,215	69,165,523	-18,757.308
2010	61,735,312	84,657,467	-22,922,155
2011	80,934,790	96,662,766	-15,727,976
2012	102,326,898	17,122,930	-14,796,032
2013	119,296,663	138,424,608	-19,127,945
2015	94,048,364	119,462,429	-25,414,065
2016	81,700,803	105,895,722	-24,194,919
2017	82,069,069	107,089,521	-28,031,686
2018	91,643,667	104,158,183	-12,514,516
2019	105,569,686	133,107,616	-27,537,929
2021	101,320,141	129,993,009	-28,672,867

*لم يتم إقرار الموازنة العامة الاتحادية للاعوام 2014 و2020 و2022.

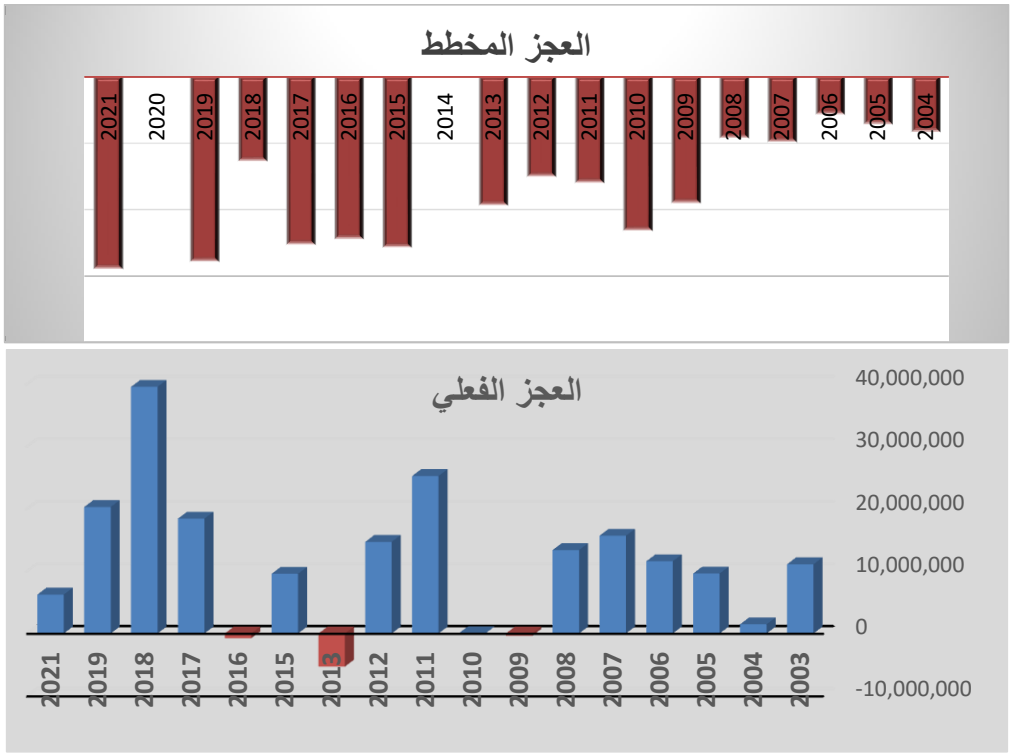

الشكل (1) يبين العجز المخطط مقارنة مع العجز الفعلي في العراق

نلاحظ من خلال الجدول (4) للموازنة العامة الاتحادية لجانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة، ان هناك توسع في الانفاق العام نتيجة زيادة مصروفات الحكومة ضمن الميزانية الاعتيادية لتقديم المزيد من الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية، وقد مولت الإيرادات العامة من الإيرادات النفطية وفق سعر تصدير تخميني تضعه الحكومة عن طريق دراسة الوضع الاقتصادي والتخطيط

لعمليات الإنتاج والتصدير للنفط الخام في ظل ضعف حصيلة الإيرادات الضريبية بعد خفض معدلات الضريبة. كما ان الحكومة تعتمد على سياسة العجز المخطط في الموازنة العامة كما مبين في الشكل (1) وتموله بالاقتراض وحوالات الخزينة والسندات باعتباره وسيلة لتنظيم حجم الانفاق للسيطرة على مستوى النشاط الاقتصادي في الاجل القصير لمكافحة التضخم ومعالجة الانكماش، بينما الواقع يثبت ان زيادة الانفاق العام لتقديم المزيد من الخدمات العامة لغرض من زيادة الاستهلاك بغض النظر عن مستوى النشاط الاقتصادي السائد. إذ أسهمت تلك الزيادات في الانفاق الاستهلاكي الحكومي وبسبب ضآلة الطاقة القصيرة الاجل الى ازدياد الطلب مع الطاقة الإنتاجية العاطلة الى تسرب جزء كبير من الانفاق العام نحو الاستيراد من الخارج. مما جعل السياسة التوسعية في الانفاق العام لا تعود بالنفع في ظل محدودية إنتاجية الانفاق العام وتبدده على الوزارات غير الإنتاجية والخدمية.

ثالثاً: اثر سياسة ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة العامة في العراق

تواجه الموازنة العامة عقبات تتمثل في الاعتماد شبه التام على الإيرادات النفطية مع التوسع في الانفاق العام غير المبرر فضلاً عن وجود مشاكل تعترض عملية اعداد الموازنة العامة منها ما يعود الى الضغوط السياسية مثل الفئات ذات المصالح والجهات المستفيدة والضغوط الاقتصادية نتيجة عدم الدقة في التخمين مع سوء تقدير الإيرادات والاعتمادات كونها عمل تقديري تخضع الى خبرة واضعي الموازنة العامة، فضلاً عن حدوث ظروف طارئة تقتضي على اثرها زيادة في الانفاق أو تناقص الايراد، بعضها لا يمثل اتجاهات السياسة المالية لتصحيح وضع البلد لاسيما مع ضعف بنية الاقتصاد نتيجة الكساد المستشري والذي يتطلب التوسع في الانفاق العام لتنشيط الاقتصاد ورفع إنتاجية القطاعات الإنتاجية المولدة للدخل ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

وان اثر ترشيد الانفاق العام ينعكس بصورة إيجابية على ضبط الموازنة العامة من خلال الآتي :-

1- زيادة الرصيد المدور نتيجة زيادة مقدار الفائض في الموازنة العامة.
2- تخفيض العجز المالي نتيجة تخفيض النفقات غير الضرورية أو غير المجدية مما يقلل الضغط على الموازنة العامة، وقد تحقق الموازنة العامة فائض مالي بدلاً عن العجز في حال زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة.
3- خفض الاعتماد على مصادر التمويل غير العادية كالاقتراض الداخلي والخارجي مما يخفض أعباء خدمى الدين العام ويحمي الاقتصاد من مخاطر التضخم والتدهور الائتماني.
4- الاستخدام الفعال للموارد العامة عن طريق اتخاذ افضل القرارات المالية التي تضمن الحد من التبذير.
5- تقليل مقدار الهدر والضياع في الأموال العامة نتيجة التوسع في الرقابة على نفقات وحدات الانفاق المختلفة.
6- توزيع الاعتمادات المالية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية على الوزارات والقطاعات الاقتصادية المتعددة.
7- المرونة في عرض الموازنة العامة نتيجة وجود رصيد مالي كافي لاستيعاب الاعتمادات ويمكن التدوير بين التخصيصات المالية بشكل أكثر انسيابية فيما لو كانت الموازنة العامة وفق سياسة تقشفية.
8- رفع كفاءة الخدمات العامة من خلال تحسين الموارد وتوجيه الأموال نحو القطاعات ذات الأولوية مثل (الصحة والتعليم والبنى التحتية).
9- يؤدي ترشيد الانفاق العام الى تعزيز الشفافية من خلال تطبيق معايير صارمة لمراقبة الانفاق مما يحد بشكل أمثل من الفساد وتحسين جودة المشاريع الحكومية.
10- تركيز الدعم على المستحقين من خلال توجيه الدعم لمحدودي الدخل مما يحسن العدالة الاجتماعية ويخفف الضغط على الموازنة العامة.

المحور الثالث: استعراض تجربة مختارة لبيان اثر ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة العامة

أثبتت التجارب أن الدول ذات الاعتماد على المصادر الثابتة وليست المتقلبة هي الاجدى في تجاوز أي تغييرات داخلية أو خارجية، أي الخروج من إطار الاقتصاد الريعي الى بدائل أخرى أبرزها الايرادات غير الضريبية.

إذ أن دولة عربية مثل الاردن تعاني من شحة في الموارد الطبيعية جعلها تعتمد على نسبة (95%) من ايراداتها المالية على الضرائب، كما قامت دول أخرى بإحراز سياسات متنوعة لزيادة الاعتماد على الايرادات الضريبية مثل المكسيك التي كانت نسبة الايرادات الضريبية أكثر من (3%) من اجمالي الناتج المحلي وازدادت نسبتها (25%) [16].

وربما يعد الاقتصاد السعودي هو النموذج الأقرب الى الاقتصاد العراقي من التشابه كونه اقتصاد تحكمه الريعية الاقتصادية والاعتماد على قطاع النفط وهو المتنفذ الاول في قرارات منظمة اوبك لإنتاج النفط الخام ، وقد حققت المملكة العربية السعودية نمواً

أستثنائياً في الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2003 حتى عام 2013 بفضل ارتفاع أسعار النفط ، ونتيجة لذلك ارتفع دخل الاسرة السعودية بنسبة (75%) ، ولم تكتفي بذلك بل اخذت باستثمارات واسعة في الانفاق على التعليم والرعاية الصحية ومشاريع البنى التحتية مما جعلها تعزز الاحتياطات النقدية ما يقارب نسبة (100%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وقد شهدت المملكة العربية السعودية انخفاض اسعار النفط عام 2014 الى اقل من (50%) دولار للبرميل الواحد جعلها في وضع اقتصادي حرج [17].

وبهدف مواجهة خطر الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة في ظل التقلبات التي يشهدها اقتصاد المملكة العربية السعودية بحلول عام 2030 . أنطلاقاً من ذلك ، تبنت المملكة نموذج رائد للتحول الاقتصادي الذي تترسخ دعائم ترشيد الانفاق العام من خلال الاعتماد على الانفاق الموجه الذي يستهدف توسيع الاستثمارات بمختلف القطاعات لغرض زيادة الانتاجية وتوفير فرص عمل، بما يسمح للمملكة تحقيق النمو المستدام ويستهدف نموذج النمو التي أخذت به التركيز على ثمان قطاعات غير نفطية رائدة للتحول الاقتصادي تتمثل في (التعدين والمعادن، البتروكيمياويات، الصناعات التحويلية، تجارة التجزئة والجملة، السياحة والضيافة، الرعاية الصحية، التمويل، التشييد والبناء) بما يسهم في تحريك عجلة الانتاج والتشغيل ، إذ من المتوقع تنويع الاقتصاد وتضاعف نمو الناتج المحلي الاجمالي بما يسمح بزيادة الضريبة بنسبة (80%) ، فضلاً عن خلق ما يصل الى ستة ملايين وظيفة بحلول عام 2030 مما يقلص من حجم البطالة وتوسيع سوق العمل في الاقتصاد[18].ويمكن أن نوجز أهم التحولات المتوقعة بالاقتصاد السعودي عام 2030 في الجدول الآتي[19]:-

الجدول (5) يبين التوقعات لبعض متغيرات اداء اقتصاد المملكة العربية السعودية عام 2030

القيمة بالأسعار الثابتة بافتراض أن سعر النفط ($60) للبرميل.			
Economic indicators	**The country in 2014**	**Reactive policy changes 2030**	**Full potential 2030**
Real GDP	**800$ billion**	**1,200$ billion 1.5x, or 3% compound annual growth rate**	**1,600$ billion 2x, or 4.5% compound annual growth rate**
Real monthly household income	**3,800$**	**3,000$ -20%**	**6,000$ +60%**
Saudis out of work unemployment rate	**660,000**	**2,000,000 22%**	**800,000 7%**
Net government liquid financial assets Share of GDP	**+900$ billion 120%**	**-2$ trillion -140%**	**-600$ billion -30%**
Annual fiscal balance Share of GDP	**-17$ billion -2.3%**	**-170$ billion -12%**	**+40$ billion +2%**

وهذه التحولات باقتصاد المملكة العربية السعودية خلقت قاعدة ضريبية تؤدي الى تنويع الاقتصاد وزيادة الايرادات الضريبية بدلاً من الاعتماد على ايرادات النفط. واذا ما أنتهج الاقتصاد العراقي تنويع هيكل الانتاج من خلال توفير المستلزمات الضرورية مع تناغم السياسات الاقتصادية وتهيئة التشريعات والقوانين الملائمة والمتوافقة لتحقيق ذلك سوف يثمر عن زيادة الايرادات الضريبية والدور الذي تتمحور حوله في رفد الموازنة العامة. وأن تلك الأسباب تجعلنا أمام تصور أن الصدمات المالية الخارجية ينتقل آثرها بشكل سريع الى الموازنة العامة بسبب تبعية متغيرات الاقتصاد العراقي للنفط الخام، وأن استمرار الانفاق العام بشكل بعيد عن التخطيط وآسس الحكم الرشيد سيفضي الى نتائج وخيمة على الموازنة العامة بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام .

الاستنتاجـــــــات والتوصيـــــــات

أولاً : الاستنتاجات

1- تعد سياسة ترشيد الإنفاق العام من اهم الآليات التي يمكن من خلالها التقليل من مظاهر الفساد المالي والاداري في العراق عبر سد الثغرات المسببة لها والعمل على تشديد آليات الرقابة بأنواعها على كيفية صرف وتسيير الإنفاق العام.

2- عدم كفاءة وفاعلية طرق اعداد تقديرات الموازنة العامة، اذ ما زال العراق يعتمد على موازنة البنود التي تتصف بمجموعة من العيوب وتعاني من اوجه قصور تجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات سياسة ترشيد الإنفاق العام ومن ثم عدم القدرة على التصدي لعجز الموازنة والدين العام، بل تكون سبباً في تزايدهما.

3- ضعف إنتاجية الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بسبب إيلاء الحكومة أهمية خاصة لمتطلبات توفير الحماية والامن الداخلي بسبب سوء الوضع الأمني، مما أثر على اتساع الانفاق على التسليح والدفاع على حساب متطلبات التنمية الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

يمكن أن نضع بعض التوصيات من أجل أن تحقق سياسة ترشيد الانفاق العام آثراً إيجابياً على الموازنة العامة بالعراق في الآتي :-

1- إتباع سياسة ضبط الانفاق العام وترشيده من خلال تخفيض الانفاق الجاري بنسبة كبيرة على البنود غير الضرورية لاسيما مفردات بند المنافع كنفقات المكاتب العامة وتقليل امتيازات الدرجات الخاصة مثل الحماية والعجلات والامتيازات الاخرى التي تشكل ثقل كبير على كاهل الموازنة العامة، فضلاً النفقات السلعية والخدمية والتركيز على النفقات الضرورية وإعادة توجيه التخصيصات المالية نحو بند الحماية الاجتماعية من اجل دعم الشرائح الهشة والفقيرة ، فضلاً على تحديد سقوف الانفاق الاستثماري لوحدات الانفاق وتوجيهها وفقاً للأولويات الخاصة بخطة التنمية الوطنية وأولويات الحكومة لاسيما توجيهها للقطاعات التنموية بعيداً على الفساد وسوء الادارة من أجل الوصول الى تحقيق النمو للقطاعات الحقيقية .

2- الاستمرار في التحول في اعداد الموازنة العامة من البنود الى البرامج والاداء وفق مبدأ الاعداد من أسفل الى أعلى بهدف احكام الرقابة على الموازنة العامة وضمان السيطرة على المال العام وفق مبادئ الحكم الرشيد.

3- يتطلب تنفيذ الموازنة العامة في العراق أن تكون متناغمة مع إستراتيجية الموازنة العامة، على أن يتم المتابعة والرقابة على سير الانفاق من أجل تجاوز أي خروقات في الانفاق العام.

4- تنويع هيكل الاقتصاد وهذا يتطلب زيادة التخصيص نحو الانشطة القطاعية التي تشكل اوعية ضريبية (الزراعة والصناعة) وخدمات البنى التحتية وغيرها، مما يؤدي الى توسيع القاعدة الضريبية وتنويع مصادرها من خلال زيادة الوعاء الضريبي.

5- اعتماد أسلوب الفصل بين النفقات العامة وعوائد النفط قصيرة الأجل أو الطارئة، وتعزيز العمل بالبرامج متوسطة وطويلة الأجل في إعداد وتنفيذ الموازنة من الربط بين الخطط الاستراتيجية والبرنامج الحكومي للدولة.

6- إنشاء صندوق سيادي واحد للتنمية بدلاً من تعددها، توضع له قواعد واقعية وشفافة بما يضمن استخدام وتوظيف عوائد النفط نحو الانفاق العام الكفوء.

المصـــــــــادر

[1] فرحان، معد صالح (2021)، قياس وتحليل سياسة الانضباط المالي في تعظيم الإيرادات الحكومية في العراق للمدة (2004-2019)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ص 14.

[2] محمد، محمد حميد (2020)، عجز الموازنة العامة وأساليب علاجه (الصكوك الإسلامية في السودان انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد (61)، ص36.

[3] احمد، محمد شهاب (2018)، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (62)، ص104.

[4] شهاب، مجدي محمود (1988)، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص74.

[5] عبد الحميد، عبد المطلب (2010)، اقتصاديات المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ص69.

[6] حمود، أعاد علي (1989)، موجز في المالية العامة والتشريع المالي، بيت الحكمة، بغداد، ص901.

[7] محمد، قطب إبراهيم (1977)، الموازنة العامة للدولة، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص9.

[8] النجار، عبد الوهاب (1963)، السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي، بحث منشور في مجلة التجارة التي تصدرها غرفة تجارة بغداد، الجزء الثالث، ص3.

[9] الجميل، سرمد كوكب (2008)، الموازنة العامة للدولة- مشاركة وشفافية ومساءلة، ط1، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص30.

[10] شامية والخطيب، أحمد زهير، خالد (2013)، المالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص89.

[11] العمر، صلاح نجيب (1981)، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة العاني، بغداد، ص282.

[12] جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة المحاسبة، البيانات المالية للمدة (2003-2022).

[13] جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

[14] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، نشرات مختلفة.

[15] جمهورية العراق، وزارة المالية، مصدر سابق.

[16] صندوق النقد الدولي، " توليد الايرادات العامة لبناء اقتصادات قادرة على تحمل الصدمات " ، مقالة منشورة على الموقع الرسمي imf.org/ar/NEWS بتاريخ 12/ فبراير/ 2017.

[17] البنك الدولي، مشروع تحديث نظم الادارة المالية العامة، 2016.

[18] صندوق النقد الدولي، "خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون زيارتهم الى العراق "، مقالة منشورة على الموقع الرسمي imf.org/ar/NEWS بتاريخ 31/ مايو / 2023.

[19] AL-Kibsi & et., Saudi Arabia beyond Oil: the investment and productivity transformation , Mckinsey Global institute.